صعّدت زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو الخميس الماضي لكركوك سقف الخلافات بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية. وتعد زيارة اوغلو الاولى من نوعها التي يقوم بها مسؤول تركي الى مدينة كركوك. وزار الوزير كركوك آتيا من اربيل حيث التقى رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني. واجتمع اوغلو في المدينة الغنية بالنفط والتي يعيش فيها حوالي 900 الف نسمة يمثلون معظم اطياف المجتمع العراقي، بالمسؤولين المحليين فيها، وسط إجراءات أمنية مشددة نفذتها عناصر من الشرطة وقوات كردية.

□ بغداد / وائل نعمة

كردستان: الوزير التركي حصل على تأشيرة الدخول من سفارة العراق في أنقرة

بغداد غاضبة من اوغلو... والخارجية لم توافق على زيارته كركوك

اوغلو في مؤتمر صحفي مع محافظ كركوك

واحتجت بغداد بشدة على الزيارة التي لم تجر بموافقتها، فيما اكد اقليم كردستان بان دخول اوغلو الى اراضيه جاء بعد حصوله على تأشيرة دخول من السفارة العراقية في تركيا.

وذكر وكيل وزير الخارجية لبيد عباوي بان الزيارة لم تكن معلنة،والخارجية لم تعلم بها، مقللا في الوقت نفسه من اهمية حصوله على تأشيرة دخول "فيزا".

وأكد عباوي في اتصال يوم امس مع "المدى" بان "الزيارة لم تكن بموافقة وزارة الخارجية العراقية"، متابعا "الزيارة يجب ان تكون معلنة ومعروفة للخارجية، وان يوضح المسؤول موعد زيارته والأماكن التي يروم الذهاب اليها، والشخصيات التي ينوي مقابلتها والهدف من الزيارة".

عباوي اكد بان حصول تأشيرة السفر ليس بالامر المهم، مضيفا "يمكن لأي شخص في تركيا الحصول على تأشيرة السفر، ولكن زيارة مسؤول الى العراق لها ترتيبات اخرى".

وسلمت وزارة الخارجية،يوم امس، القائم بالإعمال التركي في بغداد مولود ياقوت مذكرة احتجاج بشأن زيارة وزير الخارجية التركي احمد داود اوغلو الى كركوك. وقال بيان صدر عن الوزارة عقب لقاء وكيل وزير الخارجية العراقية لبيد عباوي بالقائم بالأعمال التركي مولود ياقوت وتلقت "المدى"، نسخة منه إن "عباوي ابلغ ياقوت احتجاج الحكومة العراقية الشديد على زيارة وزير الخارجية التركية احمد داود اوغلو إلى محافظة كركوك دون علم الحكومة الاتحادية وموافقة وزارة الخارجية العراقية".

وأضاف البيان أن "عباوي سلم ياقوت مذكرة احتجاج دبلوماسية لإيصالها إلى الحكومة التركية"، معتبرا الزيارة "استهانة بالسيادة الوطنية وخرقا للضوابط في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين".

وأشار البيان إلى أن "المذكرة تضمنت طلب الحكومة العراقية تفسيرا عاجلا لما حدث وموافاتها بأسباب هذا الانتهاك".

وكان بيان نشرته وزارة الخارجية على موقعها اكد ان زيارة احمد داود اوغلو لكركوك جرت "بدون علم وموافقة وزارة الخارجية ومن دون اللجوء الى القنوات الرسمية والدبلوماسية".

واضافت الوزارة في بيانها ان "هذه الزيارة نعتبرها نوعا من الانتهاك الذي لا يليق بتصرف وزير خارجية دولة جارة ومهمة مثل تركيا، وهو يشكل فضلا عن ذلك تدخلا سافرا بالشأن الداخلي العراقي".

ورأت وزارة الخارجية العراقية انه "ليس من مصلحة تركيا او اي جهة اخرى الاستهانة بالسيادة الوطنية وانتهاك قواعد التعامل الدولي وعدم الالتزام بأبسط الضوابط في علاقات الدول والمسؤولين".

كما استغربت في الوقت ذاته "موقف حكومة الاقليم التي سهلت هذه الزيارة دون علم الحكومة الاتحادية"، معتبرة انها "تخالف بذلك مسؤولياتها الدستورية".

واكد البيان ان "على تركيا تحمل نتائج هذا العمل امام الشعب العراقي وما يمكن ان يفرزه من آثار سلبية على العلاقات بين البلدين وعلى عموم الشعب العراقي واهالي كركوك خصوصا".

فيما ذكر بيان لحكومة كردستان عن دائرة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم بان الوفد التركي الزائر برئاسة احمد داود أوغلو وزير خارجية تركيا وصل الى عاصمة الاقليم عبر مطار اربيل الدولي بعد ان حصل على تأشيرة دخول فيزا رسمية من السفارة العراقية في انقرة تأكيدا على حرص المسؤولين الاتراك على احترامهم لسيادة ووحدة الاراضي العراقية ومعرفتهم بالبروتوكولات الرسمية المعمول بها.

وزيارة الوزير التركي لكركوك هي الاولى لمسؤول تركي رفيع المستوى "منذ عشرات السنين"، وفقا لنائب رئيس الجبهة التركمانية العراقية علي هاشم مختار اوغلو.

وقال نائب محافظ كركوك ركان سعيد لفرانس برس "لم نبلغ بالزيارة الا قبل نصف ساعة، ونحن نرى ان هذه الزيارة هي شخصية وليس لها هدف دبلوماسي وسياسي ما دامت لم تمر عبر القنوات الرسمية الاتحادية".

واعتبر من جهته الشيخ عبد الرحيم مرشد العاصي القيادي في المجلس السياسي العربي في المدينة ان "زيارة داود اوغلو لم تتم عبر بوابة بغداد لذا نحن لا نؤيدها ونرفض اي مقررات قد تتم على خلفيتها ولا بد من احترام سيادة العراق وحكومته".

الا ان رئيس الجبهة التركمانية ارشد الصالحي اعتبر في تصريح لفرانس برس ان "على التركمان ان يعملوا على تقوية العلاقة مع تركيا، والشيعة مع ايران، والسنة مع دول الخليج، بما يحفظ للعراق وحدته". وكان داود اوغلو قال خلال الزيارة التي استمرت بضع ساعات "كنت منذ مدة طويلة انوي زيارة كركوك لكنني اخترت شهر رمضان لانه شهر مبارك".

واضاف ان "كركوك بتاريخها العريق ووضعها الحالي الخاص تشكل نموذجا للشرق الاوسط، قوتها تكمن في التعايش السلمي منذ عقود بين العرب والكرد والتركمان".

وتابع "نحن نرى ان كركوك غنية بثرواتها وتنوعها ولذا فانها ستكون من المدن الرائدة في الشرق الاوسط، ونحن كأتراك مستعدون لخدمة كركوك والعراق فصداقتنا ابدية ودائمة".

فيما قال رئيس القائمة العراقية في كركوك مازن عبد الجبار أبو كلل في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الأطراف التي انتقدت الزيارة المعلنة إعلاميا لوزير الخارجية التركي احمد داود أغلو إلى كركوك عليها أن تلتفت إلى زيارات سرية تقوم بها أطراف إقليمية تتدخل بالشأن العراقي"، متهما "بعض الأطراف بمحاولة التصعيد لخلق أزمة جديدة مع تركيا".

واعتبر أبو كلل أن "مسألة السيادة الوطنية لا يمكن أن تكون انتقائية وخاضعة للمصالح الضيقة التي تندرج ضمن الصراعات السياسية على المستوى المحلي أو الإقليمي"، محملاً "الكتل السياسية المتنفذة والحكومة العراقية مسؤولية تراجع العلاقة مع دول الجوار".

ودعا أبو كلل "الحكومة وبقية الأطراف إلى عدم تصعيد الموقف واللجوء إلى القنوات الدبلوماسية لتجاوز الأزمة"، مؤكداً أن "أي تصعيد سيكون له انعكاسات لا تخدم مصالح العراق والمنطقة عموماً، خصوصاً في ظل التوتر الإقليمي والأوضاع التي تشهدها سوريا".

واعلن المسؤول التركي عن توأمة قريبا بين كركوك ومدينة كونيا التركية، مسقط رأسه، قائلا "اليوم تتحقق توأمة بين كركوك وكونيا التي انتمي اليها، هذه المدينة المشهورة بالتصوف، ولذا ادعو ادارة وجميع اعضاء مجلس المحافظة للاحتفال بالمناسبة في كونيا".

وزار داود اوغلو خلال وجوده في كركوك مقر الجبهة التركمانية، وقلعة كركوك ومراقد دينية واثرية وقبور الضباط والجنرالات العثمانيين الذين دفنوا في مقبرة في القلعة.

وتعمق زيارة داود اوغلو لكركوك التوتر الذي تشهده العلاقات الدبلوماسية بين البلدين الجارين على خلفية احداث سوريا واستقبال انقرة نائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي المطلوب للقضاء العراقي والغارات التي تشنها الطائرات التركية ضد مواقع لحزب العمال الكردستاني شمال العراق.

وانتقدت تركيا في نيسان رئيس الوزراء نوري المالكي متهمة اياه باحتكار السلطة، ورد المالكي باتهام تركيا بتحولها الى جهة عدائية والى السعي للهيمنة على المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية العراقية.

وفي ايار اعلنت وزارة الخارجية العراقية انها استدعت السفير التركي في بغداد للاحتجاج على "بعض انشطة" القنصلين التركيين العامين في البصرة والموصل،قبل ان تندد تركيا بتظاهرة امام قنصليتها في البصرة تم خلالها احراق العلم التركي.

بعد فشل الحكومة في إيجاد حلول لأوضاعهم

مجموعة عراقية تمنع هولندا وبريطانيا من ترحيل اللاجئين قسراً

□ متابعة /المدى

أكد الاتحاد العام للاجئين العراقيين، أمس الجمعة، عن تمكنه من إيقاف ترحيل اللاجئين العراقيين بشكل قسري من هولندا وبريطانيا إلى البلاد، منتقداً الحكومة الاتحادية لعدم اهتمامها بالعائدين من اللاجئين.

وذكر رئيس الاتحاد العام للاجئين العراقيين آري جلال في حديث لـ"شفق نيوز" إن اتحاده "قام بردود افعال قوية ونظم احتجاجات في العراق والدول الاوربية وامام مقار الامم المتحدة وسفارات العراق في دول المهجر"، مؤكدا "اننا استطعنا ايقاف الترحيل من بريطانيا منذ قرابة السنة". واشار جلال الى ان "من المقرر ان تقوم هولندا ايضا بنفس الخطوة وهي كانت تروم اعادة نحو ١٢٠٠ لاجئ قسرا الى العراق واسفرت جهودنا عن ايقاف هذه العملية لحد الان".

وحول الاجراءات التي قامت بها الاتحادية وحكومة الاقليم تجاه اللاجئين الذين تمت اعادتهم قسرا قال ان "الحكومتين لم تقدما اي شيء لهؤلاء العائدين"، مؤكداً على ان "الاتحاد قدم مشروع قرار الى البرلمان الكردستاني في كانون الاول من العام الماضي يتألف من ١٧ نقطة طالب فيه بتقديم تعويضات لهؤلاء اللاجئين العائدين وكذلك قدّم المشروع نفسه الى مجلس النواب الاتحادي".

وأضاف جلال "اننا لم نلمس لحد الان اية نتائج"، مبيناً أن "الاتحاد عقد اجتماعا مع لجنة حقوق الانسان في البرلمان الكردستاني لمتابعة مشروع القرار المذكور والاسراع لادخاله ضمن برنامج عمل البرلمان". وكان تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، صدر منتصف حزيران الماضي، كشف عن أن إحصائيات عام ٢٠١١ فيما يتعلق بأعداد اللاجئين على صعيد العالم، تشير الى أن العراق لا يزال يحتل مركز الصدارة في أعداد اللاجئين مع بضع دول أخرى، مبينا ان العراق حل في المرتبة الثانية بأعداد لاجئيه على مستوى العالم. وقال مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، في تقرير له، اطلعت عليه "شفق نيوز"، ان عام ٢٠١١ شهد تطورا دراميا اثر على حياة الكثيرين فدخلت في مرحلة مضطربة في فترات زمنية قصيرة جدا، مشيرا الى ان أفغانستان لا تزال أكبر منبع للاجئين بنحو ٢,٧ مليون تليها العراق١,٤ مليون ثم الصومال بنحو ١,١ مليون فالسودان بنصف مليون ثم جمهورية الكونغو الديمقراطية ٤٩١ ألفا. يذكر أنه وفيما يتعلق بالمهجرين العراقيين الى الخارج، فقد سبق لوزارة الهجرة والمهجرين العراقية، ان أكدت في بيان لها نهاية العام الماضي (٢٠١١) على أن آخر إحصائية، للوزارة وللمفوضية العليا لشؤون اللاجئين تشير إلى وجود ٢٠٦ آلاف مواطن عراقي في سوريا فقط، إلا أن دمشق تؤكد وجود أكثر من مليون ونصف المليون لاجئ عراقي على أراضيها، كثير منهم لجؤوا اليها . والى دول اخرى. بسبب الحرب الطائفية سنوات ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٧، برغم ان اعدادا من هؤلاء قد عادوا الى العراق بعد اندلاع الاحتجاجات ضد نظام الرئيس السوري في آذار ٢٠١١.

لجنة حقوق الإنسان: إنجاز تشريعات مهمة خلال الشهرين المقبلين

القانونية: انتهاء الخلافات حول قانون "الاتحادية" والتصويت الأسبوع المقبل

□ بغداد/المدى

أكدت لجنة حقوق الإنسان النيابية امس الجمعة بأنها وضعت إستراتيجية لعملها خلال السنتين المقبلتين ومن ثم وضع خطة ابتداء من الشهر الجاري حتى نهاية شهر تشرين الاول المقبل لمناقشة عدد من القوانين التي ستكون لها اولوية في عمل اللجنة.فيما ذكرت اللجنة القانونية النيابية أن مجلس النواب سيصوت الأسبوع المقبل على قانون المحكمة الاتحادية بعد إنهاء الخلاف بشأنه، مشيرة إلى أنه تم الاتفاق على أن يكون عدد أعضاء المحكمة ١٧ عضواً، تسعة منهم قضاة وأربعة فقهاء في الشريعة الإسلامية وأربعة خبراء قانونيين.

وتوقعت الجاف ان" يفشل قانون الجرائم المعلوماتية بسبب وجود الرفض الشديد من قبل الشارع العراقي لهذا القانون على الرغم من وجود رغبة للتنظيم الا ان العقوبات القانون ٣٩ عقوبة وقد تم التطرق اليها بالتفصيل وكيفية ان تكون العقوبات تتلاءم مع معايير حقوق الانسان".

ولفت انه " ستكون هنالك جلسة استماع لخبراء في مجال الاتصالات والشبكة المعلوماتية فضلا عن الأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني لان هنالك اعتراضات سجلت على هذا القانون وبالتالي فلابد ان يكون القانون متلائما مع مبادئ حقوق الانسان والاستماع الى راي الأكاديميين والخبراء ومنظمات المجتمع المدني".

وتوقعت الجاف ان" يفشل قانون الجرائم المعلوماتية بسبب وجود الرفض الشديد من قبل الشارع العراقي لهذا القانون على الرغم من وجود رغبة للتنظيم الا ان العقوبات الموجودة في هذا القانون كبيرة جدا وبالتالي ربما تؤدي بالقانون الى الفشل".

وفي صعيد آخر أكدت اللجنة القانونية النيابية أن مجلس النواب سيصوت الأسبوع المقبل على قانون المحكمة الاتحادية بعد إنهاء الخلاف بشأنه، مشيرة إلى أنه تم الاتفاق على أن يكون عدد أعضاء المحكمة ١٧ عضواً، تسعة منهم قضاة وأربعة فقهاء في الشريعة الإسلامية وأربعة خبراء قانونيين.

وقال رئيس اللجنة خالد شواني في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "مجلس النواب سيصوت الأسبوع المقبل على قانون المحكمة الاتحادية بعد إنهاء الخلاف السياسي حول مادتين في مسودة اشواق الجاف في بيان لها تلقت "المدى" نسخة منه ان " من اهم تلك القوانين هو تقرير لجنة حقوق الانسان حول قانون الجرائم المعلوماتية فضلا عن تقرير اللجنة فيما يخص قانون مكافحة الارهاب بالاضافة الى مسودة قانون اللجوء السياسي ورعاية الاحداث وقانون حرية التعبير "، موضحة ان " هذه القوانين حصلت على اولوية كبيرة في عمل اللجنة حتى نهاية تشرين الاول المقبل وقد اتخذ قرار بالانتهاء من هذه القوانين خلال هذه الفترة المحددة ".

واضافت ان " اللجنة بصدد الانتهاء من اتخاذ قرار نهائي فيما يخص قانون الجرائم المعلوماتية"،مبينة في الوقت نفسه ان لجنتها ناقشت" الفقرات التي تم الاعتراض عليها ووضع العلاج لها حيث تضمن القانون"، مبيناً أن "الخلاف كان يتمحور حول عدد أعضاء المحكمة".

وأضاف شواني أنه "تم الاتفاق على أن يكون عدد أعضاء المحكمة ١٧ عضواً تسعة منهم قضاة وأربعة فقهاء في الشريعة الإسلامية وأربعة خبراء قانونيين"، مشيراً إلى أن "الفقرة الأخرى التي كانت موضع خلاف تخص حق الطعن لفقهاء الشريعة في أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية".

وأوضح شواني أنه "تم التوصل إلى ضرورة أن توافق غالبية خبراء الشريعة في المحكمة على الطعن في أي قانون يخالف الشريعة الإسلامية، وأن يعطى حق النقض للقانونيين في حال عدم دستورية أي قانون لمخالفته الديمقراطية والحريات الواردة في الدستور ولابد من موافقة أغلبية خبراء القانون على الطعن".

وأعلنت اللجنة القانونية في مجلس النواب، أمس الاول الخميس، أن رئاسة البرلمان قررت تأجيل التصويت على قانوني المحكمة الاتحادية ومجلس القضاء الأعلى حتى إشعار آخر خلال الجلسة الـ١٣ من الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثالثة التي عقدت برئاسة رئيس البرلمان أسامة النجيفي وحضور ٢٢٥ نائباً،، عازية السبب إلى استمرار الخلافات بين الكتل السياسية على عدد أعضاء المحكمة.

يشار إلى أن مجلس النواب العراقي أجل التصويت على هذين القانونين أكثر من مرة، بسبب خلافات الكتل السياسية عليهما، وكان آخرها في الجلسة الثانية عشر التي عقدت، الأربعاء (١ آب ٢٠١٢)، حين أعلن مقرر مجلس النواب محمد الخالدي تأجيل التصويت على القانونين إلى جلسة اليوم، عازياً السبب إلى الخلافات بين الكتل.

يذكر أن رئيس الوزراء نوري المالكي طالب، في الرابع من نيسان ٢٠١١، مجلس النواب بالتريث في تشريع خمسة قوانين مهمة هي قانون مجلس القضاء الأعلى وقانون المحكمة الاتحادية وقانون ديوان الرقابة المالية وقانون المفتشين العموميين وقانون هيئة النزاهة، فيما رفض رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي طلب المالكي، مؤكدا سعي البرلمان لتشريع تلك القوانين بأسرع وقت ممكن لإبعاد القضاء عن التأثيرات السياسية ومكافحة الفساد.

اللجنة القانونية .. ارشيف